

## عدك

قرارات القضاء:  
المطلوب صمت النساء!

## فيضان عقيقي

صدر القرار الظني عن قاضي التحقيق المنتدب في جبل لبنان ناجي الدحداح، في القضية التي عُرفت بقضية "الاغتصاب الجماعي في طرابلس". مضمونه وخلاصاته لم تأت مخالفة لما أشيع في "الرواية" التي رُوِّج لها منذ البداية، والتي حوّلت الفتاة القاصر إلى مذنبة بدلاً من ضحية. ينمّ القرار، مثل أكثرية القرارات القضائيّة المماثلة، عن "ذكوريّة" لا تزال مهيمنة في الجسم القضائي، إذ أغفل كل دليل على وجود "جريمة" الاستغلال الجنسي، ليسرد رواية عن فتاة بعمر السادسة عشرة مارست الجنس بـ"رضاهها" مع الشبان الثلاثة المدعى عليهم، وقبلهم مع زوج عمّتها، على مدار سنة كاملة، ليخلص إلى إخلاء سبيل الشبان الثلاثة المتهمين، مانعاً المحاكمة عنهم بجناية الاغتصاب والظنّ بهم بجنحة مجامعة قاصر برضاها بمقتضى المادة 3/505 من قانون العقوبات التي تصل عقوبتها إلى السجن لمدة شهرين، والظنّ بعمة القاصر بجرم التحريض على إفاداة كاذبة وفق المادة 217/403 من قانون العقوبات.

يشير وكيل المدعي (جدّ الفتاة) المحامي محمد حافظه للأخبار "إلى أنّ" النتيجة التي خرج بها القرار الظني كانت متوقّعة منذ البداية، ونحن سنستأنف القرار الذي نرفضه وندرس احتمالات الردّ".

ركز القرار الظني على وضع الفتاة الاجتماعي، "كونها ضحية تفكّك أسري تركها من دون إرشاد"، ليستنتج أنها انغمست في "طريق غير صحيح"، وتغافل في كل سطره عن أدلة الاستغلال الجنسي للإيحاء أنها فتاة "سهلة النال".

كفيّة تحويل القضية من جريمة اغتصاب جماعي إلى "مجامعة خلافاً للطبيعة" تثير الاستغراب، بحسب الحماية والناشطة في التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني منال زعيتر، دون تبيان العليات التي ارتكز عليها، وإظهار مصلحتها من الاعناء على الشبان بجرم الاغتصاب ثم تغيير إفادتها، كما دون الأخذ بوضعيتها الضعيفة، مستنداً إلى وسائل إثبات (تقرير شرعي) تعطى بأساليب مشبوهة. وتضيف زعيتر: "أتى القرار متناقضاً، إذ أقرّ تارة باستدراج الفتاة القاصر وابتزازها بصورتها العارية، ليعود ويشير إلى أنها أقدمت على ذلك برضاها لتبرير الاستغلال الذي تعرّضت له، دون أن يلحظ الإكراه والعنف المعنوي الذي مورس عليها والمحوظ في المادتين 505 و507 عقوبات".

تشير زعيتر إلى النظرة الذكوريّة في التعاطي مع قضية الفتاة باعتبار أن قاضي التحقيق "لم يفكّر في انعكاسات قراره على الموقف الاجتماعي تجاه الفتاة التي تعيش في بيئة محافظة. جلّ اهتمامه انصبّ على مستقبل الشبان، محوّلاً تهمة الاغتصاب إلى جنحة مجامعة قاصر برضاها، وجعل الوقائع تطبق على الوصف، دون التفكير في مستقبل الفتاة وتقديم حماية اجتماعيّة لها". وتتابع: "لقد كرّس القاضي معايير المجتمع الذكورية، اتخذ موقفاً من فتاة ضعيفة، دون أن يلحظ ولو مرة في قراره الظني أنها ضحية استغلال جنسي".

أمّا الإشكالية الأساسية، فتكمن بالسيناريو المتكزّر في القرارات الظنيّة المتعلّقة بالعنف ضد النساء في كلّ أشكاله، نظراً إلى حدود تدخل القاضي المرتبطة بقانون وضع عام 1943 ولم يتّطور من وقتها، والحديث هنا عن قانون العقوبات اللبناني، حيث العقوبات مخفّفة، والاستغلال الجنسي غير ملحوظ وتالياً غير مجرّم، إضافة إلى اعتبار الاغتصاب ثابتاً بالاتساق مع العنف الجسدي الذي يرافقه حصراً، وتجاهل المؤثرات الأخرى وأبرزها الإكراه المعنوي كما الحالة الراهنة. تقول زعيتر: "لم يكن قاضي التحقيق سباقاً بقراره الظني، التزم حرفيّة القانون، ترك المبدأ (فعل الاستغلال الجنسي) لعدم وجود نصّ يجزّمه، وذهب نحو التفاصيل (المجامعة خلافاً للطبيعة)"، وكّررها أكثر من عشر مرّات، وهو "ما يحتمّ تعديل كل المواد المتعلّقة بالاغتصاب (503 إلى 509) من قانون العقوبات، حيث الشعرة الفاصلة بين الاغتصاب والاستغلال الجنسي غير واضحة".

ليردف "طلبتنا منه أن ينشط عمل المصلحة لوضع حد للمتعددين على المياه والسرقة، لا حياة لمن تنادي، فتتذرع المصلحة بأن الأهالي لا يدفعون، فهل المطلوب أن يدفعوا ثمن مياه لا يرونها ولا يشربونها"، تابع الخطيب من المعيب أن أربع آبار تضحّ 1200 متر مكعب بالساعة تستطيع أن تغذي قرينين، "جميعها تذهب إلى المساح والمسامك، وتترك الناس من دون ماء".

فيما رئيس بلدية مجدل عنجر سعيد ياسين، لفت إلى أن مجلس الإنماء والإعمار حفر ثلاث آبار محيط محطة مياه شمسين، "نحن بحاجة إلى تجهيز"، راجعنا المصلحة وقالوا إنه لا إمكانية لديهم، قلنا لهم إننا مستعدون كبلديات لأن نجهز هذه الآبار على نفقة البلديات لضخ المياه إلى قرانا ورفضت المصلحة ذلك. هل المطلوب أن يبقى الأهالي مرهونة رقابهم لأصحاب الصهاريج، وأن يعيشوا فوق بحر من المياه وهم عطاشي".

وكان أهالي وبلديات قرى كفرزبد ومجدل عنجر والصويرة قد نفذوا اعتصاماً احتجاجياً أمام محطة مياه شمسين بين عنجر وكفرزبد، في خراج كفرزبد، هددوا خلاله ما لم تتم معالجة المياه وضخها إلى قرَاهم خلال 48 ساعة أقصاها سيعمدون إلى تحطيم المصضات وإفقالها بالقوة، وقد سبقت هذا الاعتصامات حملة على شبكات التواصل الاجتماعي تندد بسياسة مصلحة مياه البقاع العنصرية والطائفية، واتهامها بالفساد الإداري والأخلاقي.

الوطني الحر عن رغبتة في "إبعاد إحدى الشركات عن المشاركة في المناقصة المرتقبة، لأن هذه الشركة مقربة من التيار العوني، بحسب وصف وزير الخارجية (جبران باسيل)، ولكن نحن لا نتعاطى من زاوية سياسية ولا نعد أي شركة إذا توافرت فيها الشروط التقنية التي تسمح لها بأن تدير الشبكات في المستقبل، كذلك فإننا في المقابل لن نقبل إدخال أي شركة لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة".

وانتهم حرب وزراء التيار الوطني الحرّ الذين تعاقبوا على وزارة الاتصالات، بأنهم "حشوا" شركتي الخلوي بهدف التنقيح فقط. وقال: إن أعداد الموظفين في شركتي "الفا" و"تاتش"، ازدادت من عام 2008 حتى 2014 بنحو 977 شخصاً. في عام 2008 كان العدد في "الفا" 478 موظفاً، ولدى تولي الوزارة سنة 2014 ارتفع العدد إلى 1158 موظفاً، أي بزيادة 680 موظفاً. أما في "تاتش" فكان العدد 398 موظفاً في 2008، ثم ارتفع ليبلغ 695 موظفاً يوم توليت الوزارة أي بزيادة 297 موظفاً، جرى حشو الشركتين بهم بهدف التنقيحات فقط".

يعاني الأهالي من انقطاع المياه منذ نحو أربعة أشهر، وما زاد الطينة بلة بدء موسم المساح، منذ ما يقارب الشهر ونصف الشهر، حتى أصبح التقنين القاسي انعداماً كلياً للمياه، ما فرض على سكان هذه القرى شراء المياه وزيادة أعباء إضافية عليهم. يقول مختار بلدة مجدل عنجر ناصر صالح، إن المشكلة في سياسة إدارة الملف بعقلية كيدية، من قبل رئيس مصلحة مياه البقاع مارون مسلم الذي لا يردّ على هاتفه ولا يقابل أحداً إلا بعد معاناة طويلة، "مشكلتنا مع هذه

العمل".  
"محطة شمسين والآبار في خراج كفرزبد، وأهالي البلدة عطشانين"، بهذه الكلمات المزوجة بالغضب قالها نديم يونس ليردف معيداً الأسباب إلى إدارة مصلحة مياه شمسين التي تبيع المياه للمساح والمسامك في عنجر، على عينك يا مسلم" وتساءل كيف يعقل أن تروى جميع البساتين في عنجر وأهالي كفرزبد لا يرون المياه.

أيضاً حسن الدغديدي وضع المسؤولية على موظفي مصلحة المياه التي ترى كيف المساح والمسامك تتغذى من مياه شمسين، على حساب الأهالي الذين يشتررون المياه منذ شهرين بشكل يومي، "كل يوم بدنا خزان ب 15 ألف ليرة مياه للاستعمال، وب 6 آلاف ليرة مياه للشرب، الله ما قالها. المحطة والآبار بارضنا ونحن ممنوعين نشرب منها". كذلك هي الحال في بلدي مجدل عنجر والصويرة اللتين أيضاً تتغذيان من مياه شمسين، حيث

## اتصالات

مناقصة الخلوي  
تأرجح بين حرب والتيار

ودفع إحدى الشركات إلى العرقلة، هذا الفريق ذاته يريد التمديد للشركتين من دون دفتر مناقصة". وفي الواقع، إن مناقصة الخلوي التي يشير إليها حرب كانت قيد الإنجاز لدى إدارة المناقصات. وبحسب المعطيات المتداولة، فقد تبين وجود تلاعب في دفتر الشروط يتضمن وضع شروط صعبة للشركات التي تحق المشاركة في المناقصة بينها امتلاك 10 ملايين خط بـ10 سنوات. حرب ردّ على هذه الاتهامات بالإشارة إلى أن الشروط هدفها رفع مستوى الشركات المشاركة، ونعمل على تقديم الجيل الرابع والمتقدم، ما يستدعي التعامل مع من هم ذات خبرة كبيرة وطاقتات فنية ومالية، لهذا السبب نرفع الشروط. أما عن العدد الكبير للخطوط، فخلال سنتين ستزيد حاجات لبنان بشكل كبير جداً قد يصل إلى 8 ملايين خط".

وأعلن حرب أن "التمديد للشركات يأتي بقرار من مجلس الوزراء مرتبط بالموافقة على دفتر الشروط، وإذا لم يقر فلن أقبل بالتمديد لشركتي الخليوي تحقيقاً لرغبة بعض الجهات". ودافع حرب عن نفسه بالقول إن الاتهامات الموجهة إليه من التيار

## اسامة القادري

يعيش أهالي قرى كفرزبد ومجدل عنجر والصويرة في العطش وهم عائمون فوق بحر من المياه العذبة، يحلّ الأهالي والبلديات رئيس مصلحة مياه شمسين، مارون مسلم، المسؤولية، ويتهمونه بالكيدية، ما أدى إلى رزوحهم تحت وطأة التقنين القاسي والانقطاع شبه التام منذ أكثر من ثلاثة أشهر، ما يكبد الأهالي كلفة توفير مياه الاستعمال ومياه الشرب بشكل يومي، في ظل انعدام فرص

العمل".  
"محطة شمسين والآبار في خراج كفرزبد، وأهالي البلدة عطشانين"، بهذه الكلمات المزوجة بالغضب قالها نديم يونس ليردف معيداً الأسباب إلى إدارة مصلحة مياه شمسين التي تبيع المياه للمساح والمسامك في عنجر، على عينك يا مسلم" وتساءل كيف يعقل أن تروى جميع البساتين في عنجر وأهالي كفرزبد لا يرون المياه.

أيضاً حسن الدغديدي وضع المسؤولية على موظفي مصلحة المياه التي ترى كيف المساح والمسامك تتغذى من مياه شمسين، على حساب الأهالي الذين يشتررون المياه منذ شهرين بشكل يومي، "كل يوم بدنا خزان ب 15 ألف ليرة مياه للاستعمال، وب 6 آلاف ليرة مياه للشرب، الله ما قالها. المحطة والآبار بارضنا ونحن ممنوعين نشرب منها". كذلك هي الحال في بلدي مجدل عنجر والصويرة اللتين أيضاً تتغذيان من مياه شمسين، حيث

## اتصالات

مناقصة الخلوي  
تأرجح بين حرب والتيار

يصرّ وزير الاتصالات بطرس حرب، على أنه لا يضع أي شروط تستهدف استبعاد شركة "أوراسكوم" المقرّبة من التيار الوطني الحر، عن مناقصة تشغيل الخلوي. ورغم كل الاتهامات التي وجّهها إليه وزراء التيار الوطني الحرّ عن التلاعب في دفتر شروط مناقصة الخلوي، إلا أنه يعتقد أن هذه الاتهامات سياسية. في المقابل، يغمز حرب من قناة التيار الوطني الحر، مشيراً إلى "أن هناك مسعى لضرب المناقصة"، عازياً ذلك إلى رغبة "فريق سياسي بإبقاء الشركتين ذاتهما".

عقد أمس وزير الاتصالات بطرس حرب، مؤتمراً صحافياً خصصه لملف الاتصالات. استحوذ ملف الخلوي على جزء أساسي من المؤتمر خصصه حرب لمواصلة صراعه مع التيار الوطني الحر الذي كان يتولى وزارة الاتصالات عبر ثلاثة وزراء. وقال حرب إنه قرّر "التمديد شهراً فشهراً للشركتين، لأن هناك مسعى لضرب المناقصة وعدم إجرائها، وذلك بسبب ملاحظات فريق سياسي معين يرغب في إبقاء الشركتين ذاتهما، وإن لم تكونا تتمتعان بالكفاءة المطلوبة. إن هذا الفريق ذاته أحرّ دفتر الشروط، كذلك أحرّ المناقصة

## تقرير

قرى بقاعية عطشى  
فوق خزانات المياه

## اسامة القادري

يعيش أهالي قرى كفرزبد ومجدل عنجر والصويرة في العطش وهم عائمون فوق بحر من المياه العذبة، يحلّ الأهالي والبلديات رئيس مصلحة مياه شمسين، مارون مسلم، المسؤولية، ويتهمونه بالكيدية، ما أدى إلى رزوحهم تحت وطأة التقنين القاسي والانقطاع شبه التام منذ أكثر من ثلاثة أشهر، ما يكبد الأهالي كلفة توفير مياه الاستعمال ومياه الشرب بشكل يومي، في ظل انعدام فرص

العمل".  
"محطة شمسين والآبار في خراج كفرزبد، وأهالي البلدة عطشانين"، بهذه الكلمات المزوجة بالغضب قالها نديم يونس ليردف معيداً الأسباب إلى إدارة مصلحة مياه شمسين التي تبيع المياه للمساح والمسامك في عنجر، على عينك يا مسلم" وتساءل كيف يعقل أن تروى جميع البساتين في عنجر وأهالي كفرزبد لا يرون المياه.

أيضاً حسن الدغديدي وضع المسؤولية على موظفي مصلحة المياه التي ترى كيف المساح والمسامك تتغذى من مياه شمسين، على حساب الأهالي الذين يشتررون المياه منذ شهرين بشكل يومي، "كل يوم بدنا خزان ب 15 ألف ليرة مياه للاستعمال، وب 6 آلاف ليرة مياه للشرب، الله ما قالها. المحطة والآبار بارضنا ونحن ممنوعين نشرب منها". كذلك هي الحال في بلدي مجدل عنجر والصويرة اللتين أيضاً تتغذيان من مياه شمسين، حيث

## اتصالات

مناقصة الخلوي  
تأرجح بين حرب والتيار

يصرّ وزير الاتصالات بطرس حرب، على أنه لا يضع أي شروط تستهدف استبعاد شركة "أوراسكوم" المقرّبة من التيار الوطني الحر، عن مناقصة تشغيل الخلوي. ورغم كل الاتهامات التي وجّهها إليه وزراء التيار الوطني الحرّ عن التلاعب في دفتر شروط مناقصة الخلوي، إلا أنه يعتقد أن هذه الاتهامات سياسية. في المقابل، يغمز حرب من قناة التيار الوطني الحر، مشيراً إلى "أن هناك مسعى لضرب المناقصة"، عازياً ذلك إلى رغبة "فريق سياسي بإبقاء الشركتين ذاتهما".

عقد أمس وزير الاتصالات بطرس حرب، مؤتمراً صحافياً خصصه لملف الاتصالات. استحوذ ملف الخلوي على جزء أساسي من المؤتمر خصصه حرب لمواصلة صراعه مع التيار الوطني الحر الذي كان يتولى وزارة الاتصالات عبر ثلاثة وزراء. وقال حرب إنه قرّر "التمديد شهراً فشهراً للشركتين، لأن هناك مسعى لضرب المناقصة وعدم إجرائها، وذلك بسبب ملاحظات فريق سياسي معين يرغب في إبقاء الشركتين ذاتهما، وإن لم تكونا تتمتعان بالكفاءة المطلوبة. إن هذا الفريق ذاته أحرّ دفتر الشروط، كذلك أحرّ المناقصة

ضغط المياه عام 2014، وقد تضمن المشروع الأول حفر بئر ثانية قريبة من بئر الجسر المستعملة، قدرتها 7,7 أمتار مكعبة في اليوم وتجهيزها وربطها بقسطل الدفع إلى خزان العيرونية، وقد أنجز وبدأت تجارب الضخ على البئر الجديدة منتصف تموز الماضي، بكلفة بلغت 600 مليون ليرة لبنانية".

أما المشروع الثاني، فكان عبارة عن استكمال شبكات التوزيع الجديدة في القبة، بهدف تقليص الهدر في شبكات التوزيع القديمة، لما له من تأثير أيضاً على استهلاك مياه خزان العيرونية، «وقد أنجز وبدأ العمل على تحويل المشتركين من الشبكة القديمة إلى الجديدة بشكل تدريجي، ومن المرتقب إنجاز هذا النقل نهاية أيلول المقبل».

## شبكة التبانة: الحل القريب

تختلف المشكلة في التبانة ويختلف مصدر تزويدها بأمياه عما يجري في القبة. وهنا، يشير كريم إلى أن «باب التبانة تترود بالميّاه بشكل أساسي من شبكة طرابلس التي يتم تغذيتها من محطة البحصاص، وبشكل جزئي من بئر الملولة عن طريق شبكة توزيع قديمة ومهترئة، لكون شبكة التوزيع الجديدة التي كانت قد نفذت في المنطقة تعرّضت للضرر خلال السنوات السابقة»، هذا الضرر «الذي أوقف العمل بالشبكة الجديدة أثر بشكل كبير على تموين جزء من شارع سوريا ومحيط جامع الناصري، في حين بقيت الأجزاء الأخرى من التبانة تستفيد من الشبكة القديمة لتأمين حاجاتها، ولكن ليس كما تتمنى المؤسسة».

ولمعالجة هذا الوضع، أوضح كريم «أن المؤسسة أمنت مشروعين، ويتضمن الأول إعادة تأهيل الشبكة الجديدة في التبانة، على أن يبدأ تنفيذه مطلع أيلول المقبل بكلفة مليار ليرة لبنانية، والمشروع الثاني يتعلق بحفر وتجهيز بئر جديدة في حرم خزان القبة، ما يسمح بتأمين كمية المياه الإضافية اللازمة لتغطية الطلب وتأمين الضغط اللازم لشبكة التبانة بتكلفة 400 مليون ليرة لبنانية».

مع ذلك، لا يخفي المياومون أنه ليس في حوزتهم نسخة خطية من الاتفاق السياسي، وهم اليوم ينتظرون جواباً واضحاً من اللجنة الحزبية.

إلى ذلك، نقل البعض عن شهيب الذي زاروه خلال اليومين الماضيين قوله «يا شباب الشغلة كلها بالسياسة علقانة بين التيار الوطني الحر وحركة أمل. هيدي كل القصة ومش عم يتفقوا وناطرين لنشوف شو بدن يعملوا».